

## أزمة ارتفاع أسعار المواد الغذائية: الأسباب والنتائج (\*)

إعداد: مؤسسة البحوث والاستشارات

بعدما "قُمت" ظاهرة ارتفاع أسعار المواد الغذائية عام ٢٠٠٩، نتيجة تفجّر الأزمة الاقتصادية والمالية العالمية، لم تلبث هذه الظاهرة أن استعادت منحها التصاعدي في العامين المنصرمين. وبحسب مؤشر منظمة الأغذية والزراعة (الفاو) لأسعار الغذاء<sup>(١)</sup>، ارتفع متوسط أسعار الغذاء في نيسان/ أبريل ٢٠١١ بنسبة ٣٦ في المئة عن متوسطه في نيسان/ أبريل ٢٠١٠. وقد نجم ذلك أساساً عن زيادة الأسعار العالمية للحبوب، التي عزتها الفاو إلى "الأحوال الجوية غير المؤاتية وتأخر الزراعة"، بما في ذلك موجة الجفاف والحرائق التي شهدتها روسيا خلال الصيف الماضي، والتي أدت إلى حظر تصدير القمح الروسي حتى الأول من تموز/ يوليو المقبل. غير أن توقعات الفاو تشير إلى عودة انتعاش إنتاج العالم من الحبوب عام ٢٠١١ (بعد انخفاض بنسبة ١,٢ في المئة عام ٢٠١٠)، وهو الأمر العائد في معظمه إلى "تزايد الإنتاج العالمي من القمح بنسبة ٣,٥ في المئة، والأرز بنسبة ٣ في المئة"<sup>(٢)</sup>. والسؤال المطروح راهنا هو التالي: هل سيؤدي عامل زيادة الإنتاج، المحفّز بارتفاع الأسعار، إلى خفض هذه الأسعار التي سجلت مستويات قياسية تاريخية جديدة، أم أن الأمل ينحصر في استقرار نسبي للأسعار على المدى المنظور؟ إن عدم وضوح الإجابة عن هذا السؤال يزيد المخاوف على مستوى الأمن الغذائي، ويؤثر في مناحي الحياة كافة، بما فيها مستقبل الإنتاج الزراعي نفسه، ونوعية حياة المنتجين المباشرين في هذا القطاع من فقراء المناطق الريفية في البلدان النامية، ولا سيما إذا استمر تفاقم أسعار الغذاء.

(\*) إعداد مؤسسة البحوث والاستشارات (CRI) – بيروت

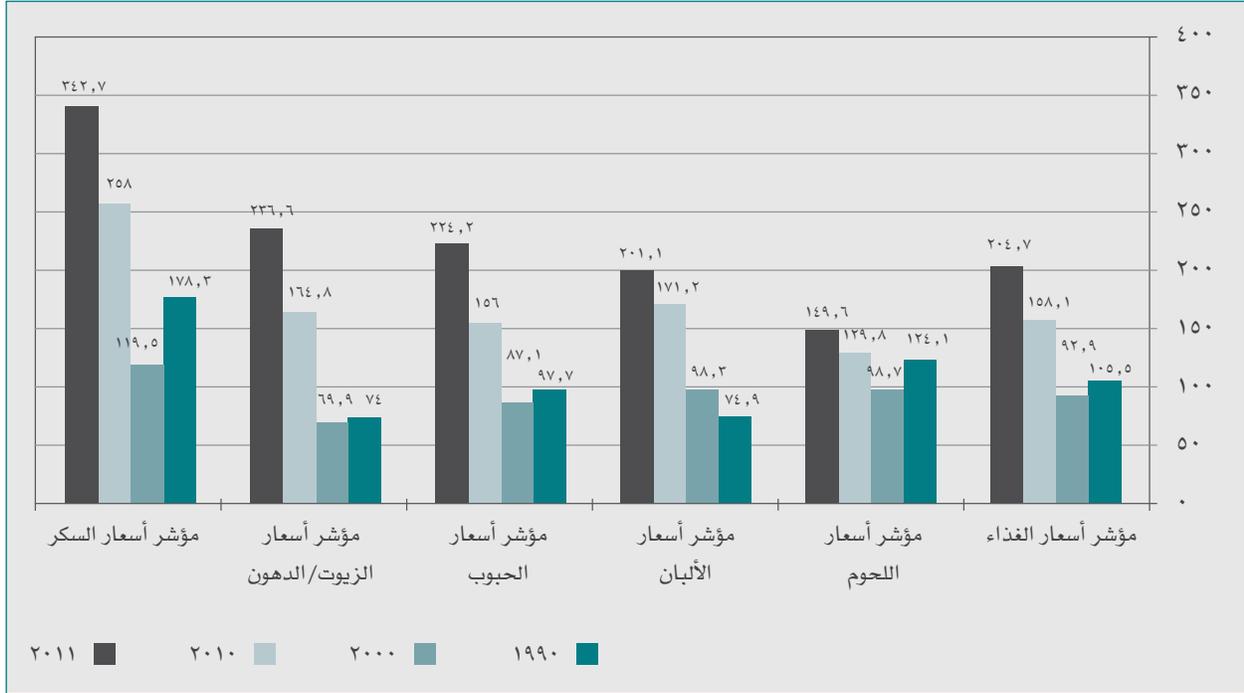
(١) تعريف المؤشر بحسب منظمة الأغذية والزراعة (الفاو): "يستخدم مؤشر المنظمة لأسعار المواد الغذائية لقياس التغير الشهري في الأسعار الدولية لسلة السلع الغذائية الأساسية. وهو يتألف من متوسط مؤشرات الأسعار الخمسة للمجموعات السلعية (أي ما يمثل ٥٥ تسعيرة) مرجّحة بنصيب كل مجموعة من المجموعات من الصادرات خلال الفترة ٢٠٠٢-٢٠٠٤"، وتقاس تغييرات الأسعار الشهرية على هذا الأساس المكوّن من ١٠٠ نقطة. علماً أن جدول تطور مؤشر أسعار الغذاء والرسومات البيانية المتعلقة بهذا المؤشر كلها مستقاة أرقامها من الموقع الإلكتروني: [www.fao.org](http://www.fao.org)

(٢) نقلاً عن موجز منظمة الأغذية والزراعة على الإنترنت عن حالة الحبوب وتوقعاتها في العالم، الصادر في ٢٠١١/٥/٥: علماً أن الرسومات البيانية حول إنتاج واستعمال ومخزون الحبوب العالمية، مستقاة أرقامها من الموقع الإلكتروني: [www.fao.org](http://www.fao.org)

## جدول تطور مؤشر أسعار الغذاء ومكوناته الخمسة

السنة	مؤشر أسعار الغذاء	مؤشر أسعار اللحوم	مؤشر أسعار الألبان	مؤشر أسعار الحبوب	مؤشر أسعار الزيوت/الدهون	مؤشر أسعار السكر
١٩٩٠	١٠٥,٥	١٢٤,١	٧٤,٩	٩٧,٧	٧٤,٠	١٧٨,٣
١٩٩١	١٠١,٦	١٢٣,٠	٧٨,١	٩٥,١	٧٧,٦	١٢٤,٨
١٩٩٢	١٠٢,٥	١١٨,٣	٩٠,١	٩٦,٧	٧٩,٦	١٢١,٤
١٩٩٣	٩٨,١	١١٠,٨	٧٩,٣	٩٣,٣	٨٠,٦	١٣٣,٤
١٩٩٤	١٠٠,١	١٠٤,٢	٧٤,٥	٩٤,٦	١٠٢,٧	١٥٥,٦
١٩٩٥	١٠٥,٣	١٠١,٣	٩٣,٧	١٠٢,١	١٠٦,٩	١٦١,٢
١٩٩٦	١١٦,١	١١٥,٥	٩٨,٤	١٢٦,٦	١٠٠,٠	١٥٢,٦
١٩٩٧	١١٤,٥	١١٩,١	١٠١,٦	١٠٨,٣	١٠٨,٨	١٥٦,٠
١٩٩٨	١٠٧,٦	١٠٣,٧	٩٩,٦	١٠٠,٣	١٣٠,٥	١٢٧,٢
١٩٩٩	٩٣,١	٩٨,٦	٨٧,٠	٩١,٠	٩٢,٣	٨٩,٧
٢٠٠٠	٩٢,٩	٩٨,٧	٩٨,٣	٨٧,١	٩٦,٩	١١٩,٥
٢٠٠١	٩٩,٠	١٠٢,٤	١١٣,٦	٩١,٥	٧١,٧	١٣٠,١
٢٠٠٢	٩٦,٦	٩٦,٢	٨٨,٤	١٠١,٦	٩٣,٥	١٠٥,١
٢٠٠٣	٩٧,٧	٩٦,٧	٩٥,١	٩٨,٠	١٠٠,٨	١٠٠,٥
٢٠٠٤	١٠٥,١	١٠٦,٣	١١٤,٧	١٠٠,٤	١٠٤,٩	٩٥,١
٢٠٠٥	١٠٩,٧	١١٢,٤	١٢٦,٦	٩٦,٧	٩٦,٩	١٣١,٢
٢٠٠٦	١١٦,٥	١٠٩,١	١١٧,٨	١١١,٨	١٠٣,١	١٩٢,٩
٢٠٠٧	١٣٩,٤	١١٠,٠	١٨٦,٧	١٤٦,٧	١٤٨,٧	١٢٥,٧
٢٠٠٨	١٦٤,٥	١٢٦,٣	١٨٠,٩	١٩٦,٠	١٨٥,٧	١٤٩,٦
٢٠٠٩	١٣٤,٩	١١٤,٣	١٢١,٧	١٤٩,٤	١٢٩,٠	٢٢١,٣
٢٠١٠	١٥٨,١	١٢٩,٨	١٧١,٢	١٥٦,٠	١٦٤,٨	٢٥٨,٠
٢٠١١	٢٠٤,٧	١٤٩,٦	٢٠١,١	٢٢٤,٢	٢٣٦,٦	٣٤٢,٧

تطور اتجاهات أسعار المواد الغذائية  
خلال عقدين (١٩٩٠ - ٢٠١١)

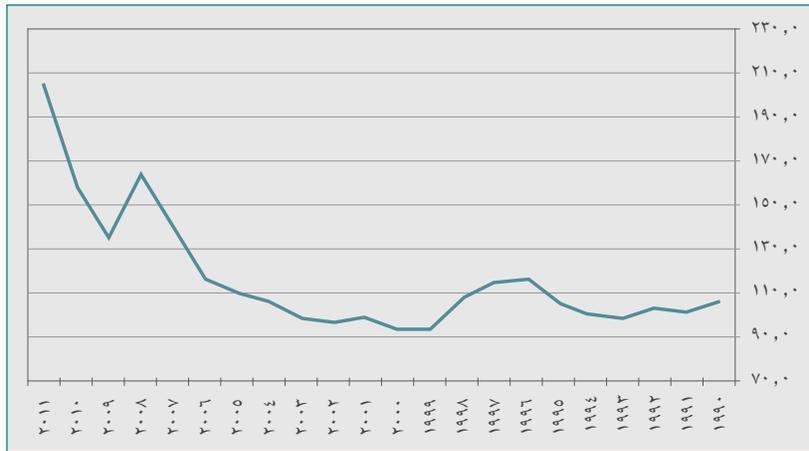


ويلاحظ بوجه عام أن الإنتاج والاستعمال السنويين للحبوب يخضعان لمنحى تطور متزامن، ولكن مع ثبات نسبي في المنحى التصاعدي للاستعمالات في مقابل تقلبات في منحى الإنتاج السنوي. ويلاحظ أيضاً أن الفوارق بين العرض السنوي (الذي يتكوّن من فائض السنة السابقة وإنتاج السنة الراهنة) والاستعمالات تميل نحو التراجع النسبي عاماً بعد عام، وهو ما يعكس تراجعاً عاماً في المخزون.

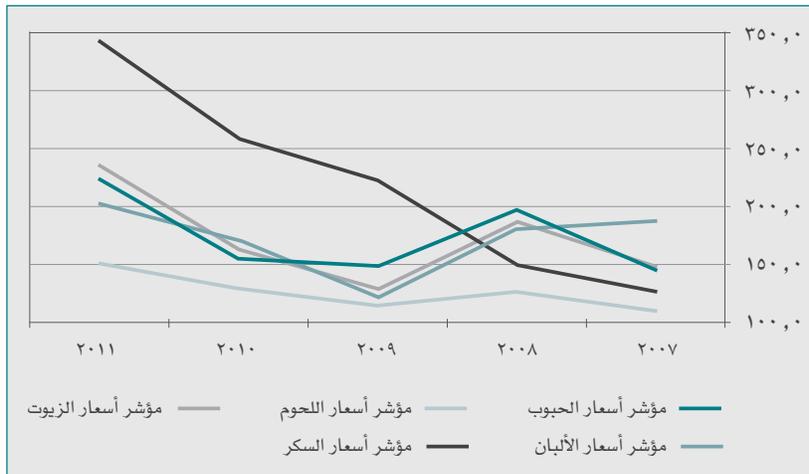
لا تدعو الزيادة المطّردة في الطلب على المواد الغذائية إلى العجب، مع توقع الأمم المتحدة ارتفاع عدد سكان العالم إلى نحو ٧ مليارات نسمة عام ٢٠١١، ومن ثمّ إلى ٩,٣١ مليار نسمة في منتصف هذا القرن. ولكن جوهر العلاقة بين النمو السكاني والارتفاع الكبير في أسعار الغذاء، لا ينحصر في جانبه العددي أو الكمي، بل هو يرتدي جانباً نوعياً أيضاً، يتمثّل بارتفاع وزن الطبقات الوسطى في أكبر البلدان حجماً لناحية السكان (وبخاصة الصين والهند). وينطوي هذا الواقع على ارتفاع ملحوظ في القدرة الشرائية لسكان تلك البلدان وعلى زيادة استهلاكهم للمواد الغذائية، كاللحوم والحبوب (ارتفع استهلاك الصينيين من اللحوم بنسبة ٥٠٠ في المئة بين عامي ١٩٨٠ و ٢٠٠٥). يضاف إلى ذلك وجود نحو ١,١ مليار نسمة دون خط الفقر المدقع في العالم - بحسب البنك الدولي -

ممن يعيشون على أقل من دولار واحد في اليوم، ومن بينهم ٩٢٣ مليون شخص يعانون قلة التغذية (قبل أزمة الغذاء والمحروقات والأزمة المالية العالمية). وتصيب أزمة أسعار المواد الغذائية، أكثر ما تصيب، فئات المجتمع ذات المداخل الدنيا، إذ يتبين أن الفئات الأعلى دخلاً لا تتفق على الغذاء سوى ١٤ في المئة من دخلها وسطياً، في حين تصل هذه النسبة في أسفل الهرم الاجتماعي إلى نحو ٦٠ في المئة من الدخل. وتمثل مادة الأرز وحدها نحو ٦٠-٧٠ في المئة من إجمالي الأسعار الحرارية اليومية لنحو ملياري نسمة في العالم (بعدهما تضاعف سعر الأرز عام ٢٠٠٧ فهو عاد للانخفاض بعد الذروة التي سجلها عام ٢٠٠٨).

وتبرز على مستوى العرض تحديات كبرى، من بينها ندرة الأراضي الصالحة للزراعة، التي تتقلص بفعل إستراتيجيات التنمية المعتمدة على التوسع العمراني وتلويث البيئة، بما في ذلك مصادر المياه، إضافة إلى عوامل التغير المناخي السلبية (التصحّر وتملح الأتربة على سبيل المثال لا الحصر). كذلك يتأثر عرض الغذاء العالمي سلباً، من



مؤشر منظمة الأغذية والزراعة  
لأسعار الغذاء  
(بحسب السنوات ١٩٩٠ - ٢٠١١)



مؤشر منظمة الأغذية والزراعة  
لأسعار الغذاء  
(بحسب السلع)

جراً تتمامي الاتجاه نحو إنتاج الوقود الزراعي (Biofuels)، من مادة الإيثانول المستخرجة من قصب السكر أو القمح أو الذرة، أو من مزروعات أخرى غير صالحة للأكل. وقد ازدادت رقعة الأراضي المخصصة للزراعات المنتجة للإيثانول في البرازيل<sup>(٣)</sup> وحدها إلى نحو ٧,٨ ملايين هكتار (زراعة قصب السكر<sup>(٤)</sup>) عام ٢٠٠٨، مع وجود مشاريع لمضاعفة هذه المساحات إلى ١٤ مليون هكتار عام ٢٠٢٠، يستعمل ٧٥ في المئة منها لإنتاج الإيثانول. وتقدر المساحة المخصصة لهذا الغرض في إفريقيا جنوب الصحراء بنحو ٣,٢ مليون هكتار. ويميل إنتاج الوقود الزراعي إلى الارتفاع عالمياً كلما اتجه سعر النفط صعوداً فوق عتبة ٧٠ دولاراً للبرميل الواحد، وخصوصاً في البلدان ذات العمالة

### السوق العالمية للحبوب (مليون طن)



### النسبة المئوية للمخزون إلى الاستخدام

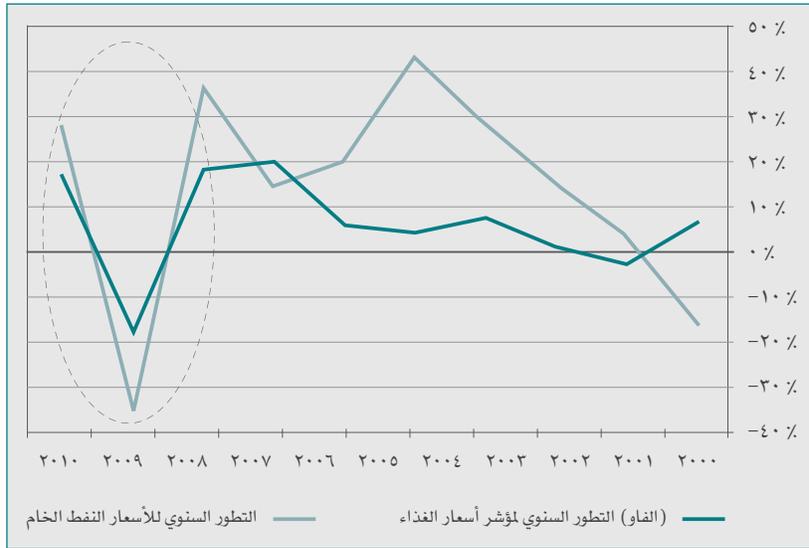


(٣) انضمت الولايات المتحدة والبرازيل في إنتاج ٧٠ في المئة من الإيثانول المصنوع عالمياً عام ٢٠٠٨.

(٤) في عام ٢٠٠٨ أنتجت البرازيل نحو ثلث الإنتاج العالمي من مادة الإيثانول (٢٢,٣ مليار لتر) المستخرجة من قصب السكر

الرخيصة. وهذا ما عزز التزامن بين تطور أسعار الغذاء وتطور أسعار النفط (صعوداً وهبوطاً)، في إثر الأزمة الاقتصادية العالمية. وقد استفاد من نمو إنتاج الوقود الزراعي كل من "بارونات السكر" المتمتعين بالدعم الحكومي لهذه الزراعة، إضافة إلى عمالقة الصناعات الغذائية في أوروبا والولايات المتحدة الأمريكية، وأصحاب صناديق الاستثمار التي أنشئت في أسواق البورصات العالمية للاستثمار في هذا المنتج (كما في حالة البرازيل).

وما ساهم في رفع أسعار الغذاء أيضاً، عاملان أساسيان: الأول، السياسات الحمائية التي تنتهجها بعض الدول، ولا سيما الدول المتطورة، عبر تعزيزها للحماية الجمركية ودعمها المعلن والمستتر للمنتجين الزراعيين في أسواقها؛ والثاني، توسع المضاربة في البورصات العالمية على المواد الغذائية، وبخاصة على عقود البيع الآجل (ارتفع حجم الرساميل في صناديق المتوجات المالية الزراعية ٥ أضعاف في أقل من عام واحد، منذ بدء أزمة أسعار الحبوب حتى نهاية عام ٢٠٠٧، كما ارتفعت ٧ أضعاف أخرى خلال العام التالي).



ملاحظة